مقياس :مدخل إدارة الجماعات المحلية

أ قوال فاطمة

**المحاضرة الرابعة التقسيم الإداري للإقليم**

 يشكل تقسيم الإقليم إلى وحدات إدارية أولى مراحل تأسيس نظام الإدارة المحلية, والواقع أن هذا التقسيم يتأثر بالعديد من العوامل أهمها التاريخية و الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى طبيعة جغرافيا الإقليم في حد ذاته.

 يكون تقسيم الإقليم من الناحية الإدارية عادة على عدة مستويات , بحيث يضم المستوى الأول وحدات إدارية صغرى تشكل قاعدة للنظام المحلي في الدولة , تعلوها وحدات إدارية أكبر تشكل المستوي الثاني للنظام , والواقع أنه كلما قلت مستويات ودرجات التقسيم الإداري ,كلما كان ذلك أدعى لتسهيل العمل الإداري ووضوحه ,كما أنه يساهم من الحد من البيروقراطية وطول وتعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بعمل الوحدات المحلية .

 وعلى أي حال فإن تقسيم الإقليم يجب أن يكون تقسيما علميا يضمن التكافؤ المفترض بين الوحدات المحلية ويراعى في ذات الوقت مدى قدرة الوحدة الإدارية على أداء المهام الموكلة لها تجاه سكانها.

 ولا تخفى أهمية التقسيم العلمي للإقليم ومزاياه من خلال تجسيد مبدأ تقسيم العمل وتخفيف العبء عن المركز بتولي وحدات إدارية إدارة الشؤون المحلية ضمن نطاق أقاليم مقسمة ومتماثلة في خصائصها الجغرافية و الاجتماعية , وهذا ما يؤدي إلى استفادة المواطنين على المستوى المحلي من خدمات إدارية تتفق والحاجيات التي لها خصوصية تختلف عن باقي حاجات المواطنين في وحدة إقليمية أخرى .

 ويعتبر تفاوت الوحدات المحلية من حيث حجمها وقدرتها على إدارة الشؤون والمهام الموكلة لها نتيجة متوقعة عندما يتم تقسيم الإقليم عشوائيا بدون الاعتماد على أي اعتبارات أو معطيات علمية وموضعية , ولا شك أن مثل هذا التفاوت في حجم الوحدات وعدم تنظيمها بشكل متكافئ قد يؤدي إلى اختلال في مستوى و جودة إشباع الحاجات العامة وتفاوتا بالنتيجة في التنمية على مستوى الدولة ككل , يضاف إلى ذلك أن لحجم الوحدات المحلية دور مهم في فعالية الممارسة الديمقراطية داخل الجماعة , إذ أنه كلما صغر حجم الوحدة وقل عدد سكانها كلما ارتفع سقف المشاركة الشعبية الفاعلة و منح المواطن بذلك اهتماما أكبر للشأن المحلي .

 تعد الاعتبارات التاريخية و الطائفية إضافة الى الجغرافية اكثر العوامل تأثيرا في تقسيم الإقليم إداريا , بحيث تجد الدولة نفسها أمام تجمعات بشرية استوطنت أقاليم معينة لظروف تاريخية أو طائفية , ولا تملك بذلك سوى تتبع انتشار هذه التجمعات وتثبيت التقسيم الإداري على أساس توزعها دون مراعاة لتوفر الوحدات الناتجة عن مثل هذا التقسيم على الموارد الضرورية للنهوض بالشؤون المختلفة لسكانها .

 ولتفادي السلبيات التي قد تنتج عن تفاوت بين مختلف الوحدات الإدارية عند تقسيم الإقليم خصوصا على مستوى التنمية تحاول الدول تطبيق حلول متعددة منها :

* **الإدماج :** يقتضي هذا الإجراء دمج الوحدات الصغيرة القاعدية في وحدات أكبر من أجل التوفيق بين حجم هذه الوحدات وموادها , وبين كفاءة ونسبة أداء الخدمة العامة المحلية , ويستهدف هذا الدمج تحقيق التناسب بين الوحدات في الدول بالقدر الذي يحقق نوعا من التكافؤ في التنمية على مستوى الإقليم ككل .

 على أن الإدماج قد يكون تلقائيا بسبب توسع بعض المدن والتجمعات الكبيرة لتشمل عددا من القرى أو المدن الصغيرة المحيطة بها داخل الوحدة الكبرى , لكن هذا الاندماج التلقائي لا يكون شاملا لكل الوحدات ويقتصر عادة على تلك التي تشهد امتدادا واسعا وغير موجه , بحيث تشكل فيما بعد مناطق حضرية كبرى .

**-التعاون :** يكون التعاون بين الوحدات المحلية بهدف حل مشكلاتها المترتبة عن عدم كفاية مواردها لأداء الخدمات المتنوعة, ويظهر هذا التعاون من خلال تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات المشتركة.

 ولا شك أن هذا التعاون يكون عادة بين وحدات محلية ذات موارد محدودة, بحيث تلجأ للتعاون فيما بينها لتفادي تدخل السلطة المركزية التي قد تحل محا الوحدة المحلية عندما تعجز هذه الأخيرة عن تقديم الخدمات العامة لسكان الإقليم الذي تشرف عليه , ويأخذ هذا التعاون شكل صناديق مشتركة تضم عددا من الوحدات المتقاربة أو المتجاورة .

 -**الأقاليم التخطيطية :** يفترض هذا الحل استحداث أقاليم كبرى كمستوى أعلى للتقسيم الإداري , بحيث تضم هذه الأقاليم عددا متجانسا من الوحدات بهدف وضع خطة للتنمية الإقليمية الشاملة تستند على مختلف الإمكانيات المتاحة , والترجيح بين المشروعات المختلفة , والإشراف على تنفيذها , ثم تحويل هذه الأقاليم في مرحلة لاحقة إلى وحدات إدارية كاملة .

 جدير بالذكر أن هذه الأقاليم التخطيطية غالبا ما تؤسس بداية مؤسسات أو مشاريع عامة كبرى تتولى تنسيق التنمية بين الوحدات الإدارية الصغرى , ثم تنخرط هذه الأقاليم في مستويات الإدارة المحلية وتصبح مستوى أعلى للنظام المحلي .